

انطلاق الاستفتاء الشعبي على الدستور الجزائري وسط مؤشرات مقاطعة واسعة

الموالون يراهنون على «ثقل الإدارة» في تحديد مخربات الاستحقاقات الانتخابية



تعلق المظاهرات والمسيرات من طرف ناشطي الحراك الشعبي.

وكان وزير الصناعة فرحات أيت علي، المنحدر من منطقة تيزي وزو (عاصمة القبائل)، قد تعرض والوفد المرافق له إلى الطرد من طرف شبان محتجين الثلاثاء، رددوا على مسامحه شعارات ومطالب الحراك الشعبي، وهو ما اضطر الوزير إلى مغادرة المدينة.

كما أظهرت صور وتسجيلات تداولتها شبكات التواصل الاجتماعي، قيام شبان آخرين في مدينة بجاية بإتلاف صناديق وأوراق الاقتراع، الأمر الذي يوحي بإمكانية تكرار سيناريو الانتخابات الرئاسية الأخيرة، لما سجلت منطقة القبائل برمتها نسبة مشاركة لم تصل إلى الواحد في المئة، مما خدش شرعية الرئيس، وقد يخدش شرعية الدستور القادم، ويجعل المنطقة برمتها خارج المؤسسات التي تنوي السلطة الجديدة في البلاد إرساها.

وجدت السلطة منذ انطلاق الحملة الدعائية للدستور المذكور، كل أزرعها السياسية والإعلامية وتنظيمات المجتمع المدني، من أجل حشد الشارع خلف الاستحقاق، حيث سجل نزول الأحزاب الموالية لها والشخصيات المقربة منها أو الرسمية، إلى جانب التنظيمات المدنية إلى الميدان، رغم الظروف الصحية وذلك بغية إقناع أنصارها واتباعها بالانخراط القوي في المسار المذكور.

ولكن في المقابل، اشتكت القوى السياسية التي عبرت عن رفضها للدستور المقترح، من "انتهك" ما أسمته "بحقها" في تنظيم حملة مضادة تشرح خلالها لانصارها وللرأي العام أسباب وخلفيات دعوتها إلى التصويت بـ"لا" خلال الاستحقاق الذي انطلق نهار أمس الخميس في المناطق النائية والمعزولة.

وكان على رأس هؤلاء أكبر حزبين سياسيين في التيار الإخواني، وهما حركة مجتمع السلم وجهة العدالة والتنمية، اللذان عبرا عن امتعاضهما في "استمرار السلط الإدارية في الإنشراق وتنظيم الانتخابات، رغم وجود هيئة عليا مستقلة لتنظيم الانتخابات، وأن

صابر بلدي

الجزائر - انطلقت الخميس في الجزائر عملية الاقتراع في الاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد الذي تريده السلطة أن يؤسس لـ"الجمهورية الجديدة" وذلك بعد حملات وصفت بـ"الباهتة" رغم حشد السلطات لإمكاناتها من أجل إنجاح هذا الاستحقاق الذي يرفضه الإسلاميون.

وبدأت عملية الاقتراع من المناطق النائية والصحراء العميقة حيث حشدت الحكومة إمكاناتها البشرية واللوجيستية من أجل تمكين فئة البدو الرحل والسكان المعزولين من أداء واجبهم الانتخابي، على أن يكون الاقتراع الشامل الأحد في كامل تراب الجمهورية.

الاستفتاء يجري في أجواء استثنائية بسبب القلق من تفشي الوباء، وغياب تبون، الذي نُقل لألمانيا لإجراء فحوصات طبية

وبدلت الحملة الدعائية منذ مساء الأربعاء مرحلة الصمت الانتخابي، حيث كان وزير العدل بلقاسم زغماتي، وحزب النجم الوطني الديمقراطي، آخر الملتقن بالشارع لحض الجزائريين على المشاركة القوية وعلى تزكية الدستور الجديد، بينما اضطر حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، لإلغاء تجمعه الأخير المزمع تنظيمه في القاعة البيضوية بالعاصمة، بسبب المخاوف من عدوى وباء كورونا، لاسيما بعد التحذيرات التي أطلقها رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد، في بحر هذا الأسبوع.

ويجري الاستفتاء في أجواء استثنائية بسبب القلق المتزايد من تفشي الوباء، وغياب رئيس الدولة عبدالمجيد تبون، الذي نُقل إلى ألمانيا لإجراء فحوصات طبية، بعد شكوك في إصابته بفيروس كورونا، حسب ما ورد في بيان لرئاسة الجمهورية، فضلا عن هاجس المقاطعة الشعبية الذي يؤرق أنصار السلطة، خاصة في ظل استمرار الاحتجاجات السياسية في البلاد، رغم

إسلاميو ليبيا يتشبثون ببقاء السراج في السلطة

طرابلس - يعكس تشبث إسلاميو ليبيا ببقاء رئيس حكومة الوفاق فايز السراج في المشهد تماهي مواقف هؤلاء مع موقف تركيا التي تدعم حكومة السراج.

ودعا رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين، التي استقال منها في وقت سابق، السراج إلى البقاء في السلطة حتى تشكيل مجلس رئاسي جديد.

كما طالب النواب المنشقون عن البرلمان الليبي، والذين يتخذون من العاصمة طرابلس مقرا لهم، السراج إلى عدم الاستقالة وذلك في وقت يمضي فيه مسار التسوية السياسية قدما لكن تركيا لا تريد خسارة رئيس حكومة الوفاق وفقا لمراقبين حتى تحقيق أجدانها في ليبيا.

وقال هؤلاء النواب في بيان لهم إنه "في الوقت الذي تواجه فيه البلاد أزمات متتالية فضلا عن أزمة البلاد السياسية وجائحة كورونا، مما يستدعي نبات مؤسسات الدولة في مواجهة هذه الأزمات وضرورة وجود قيادة لها".

وأوضحوا أنه "بالإشارة إلى خطابكم الذي أعلنتم فيه رغبتكم في تسليم السلطة في نهاية شهر أكتوبر، ولدواعي المصلحة العليا للوطن التي تستدعي مطالبكم بتأجيل أي قرار بهذا الشأن مع دعوتكم لإحاطة مجلس النواب والتشاور بشأن مستجدات الوضع السياسي وطرح المعوقات التي تواجه الحكومة في إدارة هذه الأزمات وذلك الاثنين القادم الموافق 2 نوفمبر".

وكان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، قد عبّر عن انزعاجه في وقت سابق بسبب حديث السراج عن الاستقالة في أعقاب احتجاجات هزت طرابلس ضد حكومته والفساد، علاوة على وقف إطلاق النار وبعده المحادثات السياسية.

ويثير تمسك تركيا والإسلاميين الذين تدعمهم ببقاء السراج مخاوف من أن يؤدي ذلك إلى انهيار العملية السياسية مجددا خاصة مع تمادي حكومة الوفاق في توقيع اتفاقيات "مشبوهة" وفقا لمراقبين، وكان آخرها اتفاقية مع قطر بزعامة التعاون الأمني ضد الإرهاب.

ووقعت حكومة الوفاق اتفاقيات عسكرية واقتصادية مثيرة مع أنقرة جعلتها عرضة لانتقادات واسعة واتهامات بالتفریط في السيادة الليبية لتركيا.

وفي وقت سابق، دعت الولايات المتحدة على لسان سفيرها في ليبيا، ريتشارد نورلدن، السراج إلى البقاء في السلطة ما أثار تساؤلات بشأن تنسيق محتمل بين أنقرة وواشنطن من أجل إبقاء رئيس حكومة الوفاق في المشهد لرعاية مصالح البلدين في ليبيا.

الشارع يقابل الاستفتاء بلامبالاة

تفاعل الجزائريين مع رمزية عيد ثورة التحرير الذي يصادف نفس اليوم، رغم الانتقادات التي وجهت لها من طرف المعارضة السياسية، بدعوى أن "الرصيد التاريخي هو ملك لكل الجزائريين وليس لفئة معينة".

واعتبر حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، في بيان له، "اختيار عيد الثورة لتنظيم الاستفتاء، تجنبا على الذكرى الجماعية، وتوظيفا سياسيا للذكرى بشكل يسيء للمخيال الجماعي للشعب، خاصة في ظل نية السلطة للمرور بقوة إلى ما بعد الدستور"، أما حزب العمال فقد وصفه بدوره على لسان أمينته العامة لويذة حنون، بـ"الخطر الجديد على البلاد".

وبموازاة ذلك، انخرط كتل "البديل الديمقراطي" المعارض، في خيار مقاطعة الاستفتاء، معتبرا إياه "أسوأ دستور سيمرر رغم إرادة الشعب من أجل استمرار النظام القائم في موقعه".

وفي ظل غياب مراكز سبر الآراء في البلاد، تبقى توجهات الرأي العام المحلي وموقفه من الدستور مجهولة لدى المتابعين، ولو أن العديد من المؤشرات توحي إلى تسجيل مقاطعة واسعة للاستفتاء على غرار الانتخابات الرئاسية الأخيرة، خاصة في ظل استمرار حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي في البلاد، وتوسع الهوة بين الشارع والسلطة.

ووسط دعوات الرفض التي أطلقها الموالون سابقون للسلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، يبدي الموالون تفاؤلا حول تزكية منتظرة للوثيقة، مستندين في ذلك إلى ثقل الإدارة التي ظلت لاعبا فاعلا في تحديد مخربات الاستحقاقات الانتخابية، وإلى غياب تقاليد قلب الطاولة الانتخابي على مشاريع السلطة.

وتعمدت السلطة اختيار الفاتح من نوفمبر لإجراء الاستحقاق، لشحن

المستجدات أثبتت عدم جدواها بسبب هيمنة الإدارة والتوجهات الخفية للمسار السياسي".

وشكل قائد أركان الجيش الجنرال سعيد شنقرية، علامة فارقة في المشهد الجزائري، بعدما خاض حملة دعائية صريحة ومباشرة وسط مؤسسات وهاياكل المؤسسة العسكرية، لحض المنتسبين على تزكية الدستور، الذي وصفه في أكثر من مرة بـ"المنعرج المصيري في مسار الجزائر"، رغم خطاب "الحياة وعدم الانجرار في التجاذبات السياسية الذي روجت لها قيادة الجيش في وقت سابق".

أما الحزب الحاكم، جبهة التحرير الوطني، فقد اعتبره "الآلية الوحيدة من أجل إرساء قواعد الجزائر الجديدة، وإقامة دولة الحق والعدل والقانون، وإحداث القطيعة مع نظام العصاة"، حسب ما ورد في أكثر من تصريح لأمينه العام أبو الفضل بجعي.

استثناء القطاع الخاص يشكك في جدوى إجراءات التصدي لكورونا في تونس

استمرار تصاعد أعداد الإصابات بكوفيد - 19 يعزز المخاوف من انهيار المنظومة الصحية

تكون بالضرورة نفقات بل يمكن اللجوء إلى القروض والتخفيض في الضغط الجبائي في فترة ولائ لا تتكفل الدولة ببعض المصاريف لهذه المؤسسات مع طلب دعم من البنك الدولي ومن المانحين الدوليين مثل مجموعة 20 التي أعدت لهذا الغرض ما يقارب 20 مليار دولار".

ولكن الخبير الاقتصادي، حسين الديبمسي، لا يتساور جبنون في موقفه حيث يشدد على أن تونس تعيش عجزا اقتصاديا أصلا ما يجعلها غير قادرة على دعم القطاع الخاص والعاملين فيه.

وقال الديبمسي في تصريح لـ"العرب" "لا يمكن التفكير في الاقتراض لتقديم سند، ولو غير مباشر، للقطاع الخاص وأفراد، لأن الطريقة العالمية لا تسمح بذلك.. العالم بأسره يعيش أزمة اقتصادية تتمثل في شح السيولة وغيره ما يجعل الحديث عن اقتراض أمرا مستبعدا"، مؤكدا أنه "قبل أن نتطرق للقطاع الخاص علينا أن نكون واقعيين فميزانية الدولة تعيش عجزا، هذا إلى جانب المؤسسات العمومية التي تعيش هي الأخرى عجزا على غرار فوسفات قصصة وشركة الكهرباء".

وخلص الديبمسي إلى أنه "في هذا الظروف، فإن الدولة ليست في وضعية تخول لها التعويض للقطاع الخاص ودعمه من خلال القروض والمنح وغيرها".

التساؤلات بشأن ما ستقره الحكومة لفائدة العاملين فيه لحمائتهم وكذلك لدعمهم ماديا وسط ظروف اقتصادية صعبة تعيش على وقعها البلاد.



وفي هذا الصدد اعتبر الناطق الرسمي باسم حزب قلب تونس، الصادق جبنون، أن "القطاع الخاص سيكون من المتضررين من هذه الإجراءات.. في كل الدول تضرر القطاع الخاص من الإجراءات المتعلقة بكوفيد - 19 لكن في تونس بدرجة أكثر بسبب الوضعية الاجتماعية التي تعاني منها البلاد".

وأضاف جبنون في تصريح لـ"العرب" أن حزبه "يدعو إلى تفعيل الإجراءات المساندة لهذا القطاع.. وهذه لا يمكن أن

ستبنيها بعد متابعة تنفيذها". وتساءل العلوي عن الفحوصات والاختبارات الطبية المتوفرة من أجل قصي أكبر عدد ممكن من المصابين ومن حلقات العدوى في بلاده مشيرا إلى أن "هذه الإجراءات طبية بالرغم من أنها جاءت متأخرة (..) لكن ينبغي أن تتبعها إجراءات صحية أخرى على غرار تحسين المستشفيات وتوفر أسرة الأوكسجين والإنعاش وزيادة عدد التحاليل خاصة في الأماكن التي فيها حالات عدوى كثيرة".

وكانت تونس قد أعادت في مطلع أكتوبر فرض حظر تجول ليالي في ولايات عديدة. كما فرضت الإجراءات نفسها بعد أسبوع في إقليم تونس الكبرى الذي يضم أربع محافظات و10 في المئة من السكان. وسجلت البلاد يومي السبت والأحد الماضيين 2125 إصابة جديدة ليرتفع بذلك العدد الجملي للمصابين منذ فبراير الماضي تاريخ اكتشاف أولى الإصابات إلى 54278 و1153 حالة وفاة.

وقررت الحكومة التونسية تعليق الدروس بالمدارس والمعاهد الإبراء إلى غاية الأحد الثامن من نوفمبر وتتوقف الدروس في الجامعات لمدة أسبوعين واعتماد التعليم عن بعد.

ويفتح عدم تطرق الإجراءات الجديدة للقطاع الخاص في تونس الباب أمام

في صفوف الأطباء وبلوغ طاقة استيعاب المستشفيات نروتها.

وقال سهيل العلوي، رئيس لجنة الصحة السابق بالبرلمان، إن "هذه الإجراءات كانت متوقعة.. أي إجراء من شأنه أن يكسر حلقة العدوى فإنه سيكون له فاعلية حتما".

وأضاف العلوي في تصريح لـ"العرب" "هذه الإجراءات طلبتها اللجنة العلمية.. لكن نتائج هذه الإجراءات



تدرج في إجراءات القلق

صغير الحيدري

تونس - اتخذت السلطات في تونس مجموعة من الإجراءات الجديدة منها الدعوة إلى فرض حظر تجول ليالي في كافة أنحاء البلاد وذلك في مسعى منها لكبح انتشار فيروس كورونا المستجد الذي بدأ تصاعد أرقام الإصابات به بنذر بوضع خطير وفقا لخبراء.

ولكن الإجراءات الحكومية الجديدة في تونس استتنت القطاع الخاص، الذي سيحافظ على نفس وتيرة عمله الاعتيادية، ما يثير تساؤلات بشأن العاملين في هذا القطاع ومدى قدرة الدولة على دعمهم وأرباب العمل.

ودعا رئيس الحكومة، هشام المشيشي، إلى منع التقليل بين "الولايات (المحافظات)، كما طلب من الولاة (المحافظون) إعلان حظر التجول بكافة الجهات وذلك من الإثنين إلى الجمعة من الساعة السابعة إلى الساعة الرابعة ويومي السبت والأحد من الساعة السادسة إلى الساعة الرابعة".

وأكد المشيشي في بيان نشرته رئاسة الحكومة في وقت متأخر ليل الأربعاء على صفحتها بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" أن هذه الإجراءات تم اتخاذها "تحسبا لمزيد تدهور الأوضاع على